الأمم المتحدة

E/CN.15/2019/L.10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
23 April 2019
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثامنة والعشرون

فيينا، ٢٠-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر

لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية

لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

غواتيمالا: مشروع قرار

توصي لجنةُ منع الجريمة والعدالة الجنائية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة على مشروع القرار التالي لكي تعتمده الجمعية العامة:

تعليم قيم العدالة واحترام سيادة القانون في سياق التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد مجددا التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تشكل الأساس الذي لا غنى عنه لعالم أكثر سلماً وازدهاراً وعدلاً، وإذ تعرب مجددا عن عزمها على تعزيز الاحترام الصارم لها وإقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم،

وإذ تؤكد مجددا أيضا حق كل فرد في التعليم المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢] واتفاقية حقوق الطفل[٣]

---

* E/CN.15/2019/1.

(١) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣).

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

الرجاء إعادة استعمال الورق

واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٤] واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٥] وغيرها من الصكوك ذات الصلة،

وإذ تقر بأهمية اتخاذ تدابير تكفل التعليم الجيد لكل الناس على قدم سواء، والعمل على توفير فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع، بما في ذلك توسيع نطاق الفرص المتاحة لجميع الأطفال، ولاسيما الفتيات، للحصول على التعليم الجيد، مع ضرورة التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بصيغتها الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٦] متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،

وإذ تسلِّم بالإسهام الهام والإيجابي الذي يقدمه الشباب في الجهود المبذولة من أجل صون وتعزيز السلام والأمن،

وإذ تؤكد مجددا على أهمية إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور،[٧] الذي شددت فيه الدول الأعضاء على أنَّ توفير التعليم لجميع الأطفال والشباب، بما في ذلك القضاء على الأُمِّية، هو ضرورة أساسية لمنع الجريمة والفساد ولترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان، مع احترام الهوِّيات الثقافية، وشددت في هذا الصدد على الدور الأساسي لمشاركة الشباب في جهود منع الجريمة،

وإذ تحيط علما بإعلان إنشيون: التعليم بحلول عام ٢٠٣٠: نحو التعليم الجيِّد المُنصف والشامل والتعلُّم مدى الحياة للجميع، المعتمد في المنتدى العالمي للتعليم لعام ٢٠١٥،[٨] الذي عقد في إنشيون، جمهورية كوريا في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥، والذي أكد على ضرورة اعتبار التعليم محركا رئيسيا للتنمية لا غنى عنه لإشاعة السلام والتسامح وتحقيق الذات والتنمية المستدامة، فضلا عن كونه عنصرا أساسيا لتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على الفقر،

وإذ تقر بأهمية العمل على ضمان توفير التعليم الجيد لكل الناس على قدم سواء في جميع المستويات - الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي والتعلُّم عن بعد، بما في ذلك التدريب التقني والمهني - ليتسنى لهم جميعا أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ٢٥١٥، الرقم ٤٤٩١٠.

(٦) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٧) قرار الجمعية العامة ١٧٤/٧٠.

(٨) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، ٢٠١٥، إنشيون، جمهورية كوريا، ١٩-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ (باريس، ٢٠١٥).

الحياة، بما يساعدهم على تحصيل المعارف والمهارات الضرورية للاستفادة من الفرص المتاحة لهم للمشاركة في الحياة الاجتماعية مشاركة تامة والإسهام في التنمية المستدامة،

١- تكرِّر دعوتها الموجهة إلى الحكومات لأن تضع في اعتبارها إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور،[٧] الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، عند وضع التشريعات والتوجيهات السياساتية، وأن تبذل قصارى جهدها، عند الاقتضاء، لتنفيذ المبادئ الواردة في ذلك الإعلان، وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

٢- تشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٦] التي التزمت فيها الدول الأعضاء بأهداف وغايات التنمية المستدامة وبضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب كسب العيش المستدامة، وإعمال حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، وإقرار المواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة؛

٣- تحث الدول الأعضاء على أن تكفل إمكانية حصول الجميع على التعليم، بما يشمل اكتساب المهارات الفنية والمهنية، وتعزيز مهارات التعلُّم طِوال الحياة لدى الجميع؛

٤- تهيب بالدول الأعضاء أن تُدمج استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، وخصوصاً ما يمس منها الشباب، مع إيلاء اهتمام خاص للبرامج التي تركِّز على زيادة فرص التعليم والعمل للشباب من مختلف الأعمار؛

٥- تدعو الدول الأعضاء إلى أن تعمل، وفقا لتشريعاتها الوطنية، على تعزيز التعاون بين قطاعات منع الجريمة والعدالة الجنائية من جهة وقطاع التعليم وغيره من القطاعات ذات الصلة من جهة أخرى، من أجل التشجيع على إدماج تعليم قيم العدالة واحترام سيادة القانون في البرامج الوطنية؛

٦- تشدد على أهمية الحق في التعليم، وتسلم بأن الاستثمار في توفير خدمات تعليمية وتدريبية جيدة وشاملة للجميع هو أهم استثمار يمكن أن تقوم به الدول لضمان تنمية قدرات الشباب على المدى القريب والبعيد، وتكرر التأكيد على أن فتح أبواب التعليم الجيد، النظامي وغير النظامي، أمام كل الناس على قدم المساواة وفي جميع المستويات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، برامج التعليم التعويضية ومحو الأمية، بما يشمل تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمن لم يحصل على تعليم نظامي، وتيسير الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل التطوعي إنما هما مقومان هامان لتمكين الشباب من اكتساب المهارات المناسبة وبناء قدراتهم، بما يشمل تأهيلهم للعمل وتنمية قدراتهم على مباشرة الأعمال الحرة، والحصول على عمل منتج لائق، وتهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة حصول الشباب على تلك الخدمات والفرص التي ستسمح لهم بأن يكونوا قوى محركة للتنمية؛

٧- تدعو الدول الأعضاء إلى استحداث برامج توعية من أجل إشاعة القيم الأساسية القائمة على سيادة القانون تُدعم ببرامج تعليمية، وتُشفَع بسياسات اقتصادية واجتماعية تعزِّز المساواة والتضامن والعدل، وإلى التواصل مع الشباب بغية الاستفادة منهم كعناصر مساعدة على التغيير الإيجابي؛

٨- تدعو أيضا الدول الأعضاء إلى ترويج برامج تعليمية متصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون، ولاسيما بالنسبة للأطفال والشباب؛

٩- تدعو كذلك الدول الأعضاء إلى أن تكثف، وفقاً لأطرها القانونية الوطنية، الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك العنصرية والتعصب الديني وكره الأجانب والتمييز الجنساني، بوسائل منها التوعية وتطوير المواد والبرامج التعليمية والنظر، عند الاقتضاء، في صوغ وإنفاذ تشريعات مناهضة للتمييز، ولتحقيق هذه الغايات، أن تسعى إلى بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ومنها الأهداف ٤ و٥ و٨ و١٠ و١٦؛

١٠- تنوه بالجهود الجارية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، في إطار ولايته، في مجال تعليم قيم العدالة واحترام سيادة القانون، بما يشمل جهوده في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، التي تشكل عنصراً أساسيًّا في البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة؛

١١- تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة أن يواصل جهوده الرامية إلى التشجيع على تعليم قيم العدالة واحترام سيادة القانون بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ولاسيما في إطار شراكتها العالمية المعنونة "تعليم المواطنة من أجل سيادة القانون: التصرف الصحيح"، وترحب في هذا الشأن بصدور المنشور المشترك المعنون "تعزيز سيادة القانون من خلال التعليم: دليل لصناع السياسات"؛

١٢- تحيط علما بأنَّ الموضوع الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيعقد في كيوتو، اليابان، عام ٢٠٢٠، سيكون "النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وترحب بالمناقشات والمداولات المثمرة التي دارت أثناء الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر حول هذا الموضوع؛ ولاسيما فيما يتعلق بالتعليم؛

١٣- تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة أن يقدم تقريرا عن أنشطته الرامية إلى التشجيع على تعليم قيم العدالة في تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ إعلان الدوحة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.